

الرسالة العالفة

مختصر شرح ابن جماعة

على القواعد الصغرى لابن هشام



القواعد الصغرى لمحمد بن هشام مع بعض  
تقريرات من شرحها لابن جماعة - كما نبهت عليها - (١)

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(م) وبعد هذه [نكتة] (٢) يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب تسهياً  
على الطلاب وتقريباً على أولي الألباب، وهذه تنحصر في ثلاثة أبواب:  
الباب الأول: في الجمل، وفيه أربع من المسائل:  
الأولى: أن اللفظ المفيد يُسمى كلاماً وجملة.

(ش) نكتة: لا يشترط في الكلام صدوره من ناطق واحد ولا قصد  
المتكلم لكلامه، ولا إفادة المخاطب شيئاً يجهله على الصحيح في الثلاث.  
كذا في الارتشاف (٣)، ويظهر أثر الخلاف في الفروع (٤) انتهى.  
(م) وأن الجملة اسمية إن بُدئت باسم نحو: زيدٌ قائمٌ، وفعلية إن بُدئت  
بفعل نحو: قام زيدٌ.

(ش) الاسم يدلُّ على الثبوت، والفعل على التجدد، فالاسمية إنما تدلُّ

(١) وكان تنبيهه بوضع حرف (الميم) فوق المتن إشارة إليه، ووضع حرف (الشين) فوق  
الشرح والتقريب إشارة إليه أيضاً.

(٢) زيادة من رسالة «نكتة في الإعراب» - ضمن مقالات هامة لابن هشام.

(٣) لم أجد كلام أبي حيان في «الارتشاف»، ووجدته في «شرحه للتسهيل» (١/٣٤) وما  
بعدها، وكذلك في «الهمع» (١/٣٠).

(٤) يريد «الفروع الفقهية»، وقد مثل لها الأسنوي في كتابه «التمهيد في تخريج الفروع  
على الأصول» (ص ٣٥).

على الثبوت إذا كان عَجُزُهَا اسْمًا كَصَدْرُهَا. اهـ.

(م) وصغرى إن بُنيت على غيرها كـ (قام أبوه) مِنْ قولك: زيدٌ قام أبوه.

وكُبْرَى إن كان ضِمْنَهَا جُمْلَةٌ كمجموع: زيدٌ قام أبوه.

(م) الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب سَبْعٌ:

إحداها: الواقعة خبرًا ومَوْضِعُهَا رَفْعٌ في بابي المبتدأ و(إنَّ) نحو: زيدٌ قام أبوه، وإنَّ زيدًا قام أبوه، ونَصَبٌ في بابي كان وكاد، نحو: كان زيدٌ أبوه قائمٌ، وكاد زيدٌ يَفْعَلُ.

(ش) واختلف في نحو: زيدٌ اضرِبْهُ، وعمروٌ هل جاءك؟

فقليل: محل الجملة رَفْعٌ على الخبرية وهو الصحيح، وقيل: نَصَبٌ بناءً على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرًا وهو باطل<sup>(١)</sup>. اهـ.

(م) الثانية والثالثة: الواقعة حالًا والواقعة مفعولًا ومحلُّهما النَّصَبُ نحو: جاء زيدٌ يضحك، وقال زيدٌ: عمروٌ منطلقٌ.

(ش) الواقعة من محل المفعول قد تكون في محل رَفْعٍ بالنيابة ومن الناس من جعل الجملة تقع فاعلاً، ومن الجمل المحكيَّة بالقول ما قد يخفى كقوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾ الأصل: إنكم<sup>(٢)</sup> لذائقون عذابي.

(١) انظر «المغني» لابن هشام (ص ٥٣٦) ط الأفغاني.

(٢) قال ابن هشام في «المغني» (ص ٥٤٠): والأصل إنكم لذائقون عذابي ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم.

والقول قد يجيء بمعنى الظن فينصب مفعولين، وقد تقع بعد القول جملة غير محكية نحو: أول قولي: إني أحمد الله - بكسر إنَّ - فالجملة خبرٌ لا مفعولٌ خلافاً لأبي علي (١).

(م) والرابعة المضاف إليها ومحلُّها الجرُّ نحو: «يوم هم بارزون».

(ش) لا يضاف إلى الجمل إلا ثمانية:

أسماء الزمان ظروفاً أو لا.

و(حيثُ) ظرفاً أم لا خلافاً لمن زعمه (٢).

و(آية) بمعنى: علامة على قول سيوييه، وزعم أبو الفتح (٣) أنها إنما

تضاف إلى المفرد.

و(ذي) في قول بعضهم: «أذهب بذي تسلم»، والباء: فيه ظرفيةٌ، وذي:

صفةٌ لزمنٍ محذوف، وذي بمعنى صاحب صفةٌ لمحذوفٍ تقديره: وقت

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي الإمام العلامة المعروف أخذ النحو عن الزجاج، وبرع فيه وانتهت إليه رئاسته، وصحب عضد الدولة فعظّمه وأحسن إليه له مؤلفات عديدة منها: «التذكرة»، و«الحجة»، و«الإغفال»، و«الإيضاح»، و«التكملة» وغير ذلك توفي سنة (٣٧٧هـ). راجع «البلغة» للفيروز آبادي.

(٢) أي: زعم عدم إضافتها إلى الجمل وهو - أي الزاعم - المهدي شارح «مقصورة ابن دريد» كما أفاده ابن هشام في «المغني» (ص ٥٤٨).

(٣) عثمان بن جني أبو الفتح الموصلّي تلميذ أبي علي الفارسي الإمام المعروف ذو التصانيف المشهورة لازم أبا علي أربعين سنة توفي سنة (٣٩٢هـ). راجع «البلغة» (ص ١٤١).

وقيل: بل بمعنى (الذي) فلا محلّ للجمله إذ هي صلة.

الخامس: (لَدُنْ) زمانية أو مكانية.

السادس: (ريث)، وهي مصدر رَاثَ أَي: أَبْطَأ. ولا بن مالكٍ مقالتان فيها وفي (لَدُنْ):

الأولى: أنهما عوملا معاملة أسماء الزمان في الإضافة كما عوملت المصادر معاملتها في التوقيت (١).

والثانية: زعم في كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار (أَنْ) (٢).

(م) والخامسة: الواقعة جواباً لشرطٍ جازم إذا كانت مقرونة بالفاء أو بـ إذا الفجائية نحو: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

(ش) علّة انجزام الجملة في الموضعين محلاً أنّها لم تصدر بصدرٍ يقبل الجزم لفظاً، والفاء المقدّرة كالمذكورة. اهـ.

(م) السادسة والسابعة: التابعة لمفرد أو جملة لها محلّ نحو: ﴿مَنْ قَبِلَ

(١) ما في «التسهيل وشرحه» (٣/ ٢٦٠) أنّ هذه المعاملة خاصة في (ريث) وكذا تجده في «المغني» لابن هشام (ص ٥٥٠).

(٢) انظر الكافية وشرحها لابن مالك (٢/ ٩٤٦-٩٤٨).

تنبيه: وبقي عليه مما يضاف إلى الجمل - وقد سبق أنها ثمانية - : السابع والثامن: (قول - وقائل). راجع مغني ابن هشام (ص ٥٥١).

أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴿ [إبراهيم: ٣١] فجملة المنفي صفة ليوم.  
الثانية: نحو: زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه.  
(ش) التابعة للمفرد ثلاثة أنواع:

المنعوت بها، والمعطوفة بالحرف، والمبدلة.

والتابعة لجملة تكون هذه في التوابع عدا النعت<sup>(١)</sup>، وتكون في التعجب على رأي السكاكي<sup>(٢)</sup>.

وشرط البدل كون الأولى غيرَ وافية، والثانية أوفى أو كالوافية أو كالأوفى.

(م) المسألة الثالثة:

الجملة التي لا محلَّ لها سَبْعٌ:

إحداها: الابتدائية وتسمى المستأنفة نحو: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [يوسف: ٢].

(ش) مِنَ الْجُمْلَةِ مَا جَرَى خِلَافٌ فِي أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ أَمْ لَا.

(١) جعلها ابن هشام في بابي النسق والبدل خاصة، وأمَّا التوكيد فاعترض به الدماميني

على ابن هشام وأجاب عنه الشمني بما تراه في حاشية الأمير على المغني (٢/ ٧٠).

(٢) لم أجد قول السكاكي في المفتاح، ولم يشر إليه أحدٌ عند هذه المسألة من أرباب الحواشي على مغني اللبيب وغيرها من كتب النحو.

والسكاكي هو يوسف بن أبي بكر الخوارزمي إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر. مات بخوارزم سنة (٦٢٦ هـ). انظر «بغية الوعاة» (٢/ ٣٦٤).

مِنْ ذَلِكَ (أَقَوْمٌ) مِنْ قَوْلِكَ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقَوْمٌ. فالمبرد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه: أنه مؤخر عن تقديم، فإذا عطفَ عليه فِعْلٌ جَوَزَ الأول (١) رَفَعَهُ عَطْفًا عَلَى اللفظ، وجزمه على المحلّ، والثاني (٢) الرفع فقط (٣).

(م) الثانية: الواقعة صلة نحو: الذي قام أبوه.

(ش) آباء العباس وبكر وعلي والفتح وآخرون أن (كان) الناقصة لا مصدر لها (٤). اهـ.

(م) الثالثة: المعترضة نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

(ش) يجوز الاعتراض بأكثر من جملةٍ خلافاً لأبي علي (٥). وكثيراً ما تشبه المعترضة بالحالية لكنها تتميز عنها؛ فالمعترضة تكون غير خبرية، ويجوز تصديرها بدليل استقبال ويجوز اقترانها بالفاء، ويجوز اقترانها بالواو

(١) أي: المبرد.

(٢) أي: سيبويه.

(٣) انظر بسط المسألة في مغني ابن هشام بحاشية الدسوقي (٢/٤٤).

(٤) يريد أبا العباس المبرد، وأبا بكر السراج، وأبا علي الفارسي، وأبا الفتح ابن جني، والمسألة المشار إليها تتضح بما في «المغني» من قول ابن هشام: «وأما قول أبي البقاء في: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] إن (ما) مصدرية وصلتها (يكذبون) وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبراً لـ (كان) فظاهاه متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسب من (ما) و(يكذبون) لا منها ومن (كان) بناءً على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح: إن كان الناقصة لا مصدر لها. اهـ.

(٥) راجع «المغني» (ص ٥١٥)، و«شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (ص ١٦٩).



مع تصديرها بالمضارع المثبت (١).

(م) الرابعة: التفسيرية نحو: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ

الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

(ش) فجملة: ﴿مَسَّتْهُمُ﴾... الخ مفسرة لـ (مثل).

وحقيقتها هي: فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه، وذهب الشلوبين (٢) إلى أن

المفسرة لها محل بحسب ما تفسره (٣). اهـ.

(م) الخامسة: جواب القسم نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾

[ص: ٨٢].

(ش) ووقع لمكي (٤) وأبي البقاء (٥) وهم فيها فأعرباها بما يقتضي أن

(١) في الأصل: (بالمضارع والمثبت) والتصويب من «المغني»، (ص ٥٢١).

(٢) عمر بن محمد الإشبيلي الأزدي أبو علي المعروف بالشلوبين ومعناه بلغة أهل الأندلس: (الأشقر الأبيض) كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، وآخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب، وكان ذا معرفة بنقد الشعر وغيره. مات سنة (٦٤٥ هـ). انظر «البلغية» (٢/ ٢٢٤).

(٣) راجع «المغني» (ص ٥٢٦)، وشرح قواعد الإعراب للقوجي (ص ٥٠).

(٤) مكي بن أبي طالب القيسي، النحوي المقرئ الإمام المشهور صاحب التصانيف التي منها مشكل إعراب القرآن، توفي سنة (٤٣٧ هـ). انظر «البلغية» (ص ٢٢٥).

(٥) عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري البغدادي الحنبلي صاحب الإعراب تفقه بالقاضي أبي يعلى الفراء ولازمه، وقرأ العربية على ابن الخشاب، له مؤلفات كثيرة منها: «إعراب القرآن» و«إعراب الحديث»، و«شرح الفصيح» وغيرها، توفي سنة =

لها محلاً (١).

تنبيه: مَنَع ثعلب (٢) من وقوع القسم خبراً، ومراده أن جملة القسم وجوابها لا يكونان خبراً (٣).

(م) السادسة: جواب الشرط غير الجازم نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦].

(ش) مثل (لو - لولا - ولماً - وكيف)، وكذا جواب الجازم إذا لم يقترن بالفاء لا محلاً له. اهـ.

(م) السابعة: التابعة لِمَا لا محلاً له، نحو: قام زيدٌ و (٤) قعد عمروٌ.

(م) المسألة الرابعة:

الجملة الخبرية بعد النكرات المحضة صفاتٌ صناعيةٌ نحو: ﴿حَتَّىٰ

= (٦١٦هـ). انظر «البلغة» للسيوطي (٢/ ٣٨).

(١) قوله: (فيها) أي: في جملة جواب القسم، وكذلك الضمير في (أعرابها) أمّا مكّي فوقع وهمه في قوله تعالى: ﴿كُنِبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢]، وأمّا أبو البقاء ففي قوله تعالى: ﴿لَمَاءٌ آتَيْنُكُمْ مِن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١]، وانظر التفصيل فيها في كتاب «المغني» لابن هشام (ص ٥٣٢).

(٢) أحمد بن يحيى بن بدر الشيباني أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين، له معرفة بالقراءات، وكان حجة ثقة، وله مؤلفات من أشهرها الفصيح، توفي سنة (٢٩١هـ). انظر «البلغة» (ص ٦٥).

(٣) راجع «المغني» (ص ٥٢٩)، و«شرح قواعد الإعراب» للأزهري (ص ٤٩).

(٤) حاشية: «حرف عطفٍ لا حال».

تُنزَلُ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ. ﴿[الإسراء: ٩٣].

وبعد المعارف المحضة أحوال نحو: ﴿وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ﴾ [المدثر: ٦]،

ومنها محتملٌ لهما نحو: مررتُ برجلٍ صالحٍ يصلي. ﴿وَأَيُّهُ لَّهُمُ الْبَيْتُ

نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧].



## الباب الثاني

### في الظرف والجار والمجرور

وفيه أربع مسائل:

أحدها: لا بدّ من تعليقها بفعلٍ أو بما في معناه.

(ش) سكت عن قسم ثالث وهو التعلُّق بما أوّل بمُشَبِّه الفعل ذكره في المغني<sup>(١)</sup>، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]. وذهب ابننا طاهر<sup>(٢)</sup> وخروف<sup>(٣)</sup> والكوفيون إلى أنّه لا تقدير في نحو: زيد عندك أو في الدار، فقالوا: الناصبُ المبتدأ، وزعما أنّه يرفع الخبر إذا كان عينه، وينصبه إذا كان غيره وأنّ هذا مذهب سيبويه، وقال الكوفيون: النائب أمرٌ معنوي وهو كونهما مخالفتين للمبتدأ، ولا يُعَوَّل على هذين المذهبين<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر «مغني اللبيب» (ص ٥٦٧).

(٢) محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر نحوي مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب، وله على الكتاب طرر مدونة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه. توفي (٥٨٠هـ). انظر «البعية» (١/٢٨).

(٣) علي بن محمد بن علي بن نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي كان إمامًا في العربية محققًا مدققًا ماهرًا مشاركًا في الأصول أخذ النحو عن ابن طاهر صنّف شرح سيبويه، وشرح الجمل ووقع في جبّ ليلاً فمات سنة (٦٠٩هـ). انظر «البعية» (٢/٢٠٣).

(٤) راجع «المغني» (ص ٥٦٦)، و«حاشية الدسوقي» عليه (٢/٨٧).

(م) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿أَنفَتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾

[الفاحة: ٧].

(ش) قال في الكشاف: «فإن قلت: أي فَرَّقَ بين ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الأولى

والثانية؟

قلت: الأولى محلها النصب على المفعولية، والثانية محلها الرفع على

الفاعلية<sup>(١)</sup>.

وقال ذلك؛ لأنَّ النائب عن الفاعل من قبيل الفاعل عنده<sup>(٢)</sup>.

\* نكتة:

هل يتعلَّقان بالفعل الناقص عند مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لا يدلُّ على الحدث؟

مَنَعَ من ذلك [قومٌ] وهم المبرِّد والفارسي وابن جنِّي والجرجاني<sup>(٣)</sup>

وابن برهان<sup>(٤)</sup> ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلها دالَّةٌ عليه إلا (ليس).

(١) راجع «الكشاف» للزمخشري (١/٢٧).

(٢) أي: عند الزمخشري.

(٣) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي الإمام المشهور أبو بكر، أخذ النحو

عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج عن بلده، وكان من كبار

أئمة العربية والبيان شافعيًا، له مؤلفات منها: «المغني في شرح الإيضاح»،

«المقتصد»، «الجميل»، «العوامل المائة» وغيرها. مات سنة (٤٧١هـ) وقيل:

(٤٧٤هـ). راجع «البغية» (٢/١٠٦).

(٤) عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي النحوي، صاحب العربية واللغة

والتواريخ وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصري وكان أول أمره منجمًا فصار

نحويًا، وكان زاهدًا. مات سنة (٤٥٦هـ). راجع «البغية» (٢/١٢٠).

وهل يتعلقان بفعل المدح والذم؟

زعم الفارسي أنهما يتعلقان بـ(نعم)، وأباه ابن مالك<sup>(١)</sup>.

وهل يتعلقان بأحرف المعاني المشهورة؟<sup>(٢)</sup>

مُنع، وقيل: نَعَم، وفَصَّلَ أبوا الفتح وعلي<sup>(٣)</sup> قالوا: إن كان نائبًا عن فعلٍ حُذِفَ جاز نيابةً لا أصالةً، وإلا فلا<sup>(٤)</sup>.

(م) ويستثنى من حروف الجرّ أربعة لا تتعلق بشيء وهو: الزائد نحو:

﴿كَفَى بِإِلَهِ شَهِيدًا﴾.

ولعلّ نحو قوله:

لعل أبي المغوار منك قريب<sup>(٥)</sup>

ولولا كقولك<sup>(٦)</sup>:

لولاك في ذا العام لم أحجج<sup>(٧)</sup>

(١) انظر «المغني» (ص ٥٧١)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/٢١٨).

(٢) في الأصل المخطوط: «وهل يتعلقان بفعل بأحرف... إلخ» والتصويب من المغني.

(٣) أي: ابن جنبي والفارسي.

(٤) انظر «شرح الكافيحي لقواعد الإعراب» (ص ٢٢٢).

(٥) هذا العجز لكعب بن سعد الغنوي من قصيدة مشهورة في «الأصمعيات» (ص ٩٦)

وصدره: (فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة).

وانظر «أمالي ابن الشجري» (١/٣٦١).

(٦) هكذا في المخطوط والمناسب: «كقوله».

(٧) هذا الشطر نسب لعمر بن أبي ربيعة، وللعرجي وليس في ديوانه، ولأعرابي مجهول =

وكاف التشبيه نحو: زيدٌ كعمرو.

(ش) قال في المغني<sup>(١)</sup>: «اللام المقوية لها منزلة بين المنزلتين، والجرُّ بـ(لولا) قول سيويوه، وتوجيه عدم تعلقها هي و(لعل) لأنَّها بمنزلة الزائدتين لارتفاع ما بعدهما على الابتداء عند الإسقاط». هـ.

(م) المسألة الثانية:

حُكْمُهُمَا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ حُكْمُ الْجَمَلِ - فِيمَا تَقَدَّمَ - فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُمَا صِفَتَيْنِ صِنَاعَتَيْنِ نَحْوُ: رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ أَوْ فَوْقَ غُصْنٍ، وَكَوْنُهُمَا حَالَيْنِ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩].  
وقولك: رأيتُ الهلالَ بين السحاب.

ويحتملان الوجهان<sup>(٢)</sup> وذلك في نحو: هذا ثمريانعٌ على أغصانه أو فوق أغصانه.

المسألة الثالثة:

متى وقع أحدهما صفةً أو صلةً أو خبرًا أو حالًا تعلق بمحذوف وجوبًا تقديره: كائنٌ أو استقرّ.

= صدره: (أومت بعينها من الهودج).

راجع «خزانة الأدب» للبغدادي (٣٣٣/٥)، و«أمالي ابن الشجري» (٢٧٨/١)

و«الإنصاف» (٦٩٣/٢).

(١) راجع «مغني اللبيب» (ص ٥٧٦).

(٢) كذا في الأصل المخطوط وهو جائز على لغة من أزم المشى الألف، وإن كان الأكثر

نصبه بالياء فيقال: ويحتملان الوجهين.

(ش) قال ابن يعيش<sup>(١)</sup>: صرَّح ابن جنِّي<sup>(٢)</sup> بجواز إظهار متعلِّق الظرف الواقع خبرًا، قال في المغني<sup>(٣)</sup>: «وعندي أنّه إذا حُذِف فنقل ضميره إلى الظرف لم يجر إظهاره لأنّه صار أصلًا». اهـ.

(م) إلا الصلة فيجب تقديره (استقرّ).

(ش) يبقى أربعة من الثمانية التي يتعلقان فيها بمحذوف:

أولها: أن يرفعا الاسم الظاهر.

ثانيها: أن يستعمل المتعلق محذوفًا نحو: (حينئذٍ، والآن). لمن ذكر أمرًا تقادم عهده أي: كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن.

ثالثها: أن يكون المتعلِّق محذوفًا على شريطة التفسير، نحو: (يوم الجمعة صُمّت فيه).

رابعها: القسَمُ بغير الباء، والقسم كالصلة في وجوب كونه: استقرّ.

\* تنبيه:

قال ابن يعيش: «إنما لم يجر في الصفة أن يقال في نحو: (جاء الذي في

(١) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين الحلبي الإمام المعروف شارح المفصل، ولد سنة (٥٥٣هـ)، وقرأ النحو بحلب وسمع الحديث على التكريتي، ورحل إلى بغداد، وكان من كبار أئمة العربية ماهرًا في النحو والتصريف، مات سنة (٦٤٣هـ). انظر «البيغة» (٢/٣٥١).

(٢) في الأصل المخطوط: «ابن مالك» وهو خطأ ظاهر فابن يعيش متقدم على ابن مالك، وصوابه «ابن جنِّي» كما في شرح المفصل (١/٩١).

(٣) راجع «مغني اللبيب» (ص ٥٨٢).



الدار) بتقدير: مستقر على أنه خبر لمحدوفٍ على حدِّ قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ (١) [الأنعام: ١٥٤] بِقَلَّةِ ذَلِكَ واطَّرَادِ هَذَا (٢).

وكذا يجب في الصفة في نحو: (رَجُلٌ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ).

لأنَّ الفاء تجوز في نحو: رَجُلٌ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، ويمتنع رَجُلٌ صَالِحٌ فَلَهُ

دِرْهَمٌ.

واعلم أنَّه اختلف في الصفة والحال والخبر.

والأكثر على تقدير الفعل لأنه الأصل في العمل، فطائفةٌ قدرُوا

الوصف تمسكًا بأنَّ الأصل في الثلاثة الإفراد، وبأنَّ الفعل منها لا بدَّ من

تقديره بالوصف، وطائفةٌ أجازوا الأمرين على السواء.

وطائفةٌ رجَّحت الوصف (٣).

وما تمسَّك به كذلك من الفعل أو الاسم قيل: علَّته أنه ليس بشيء؛ لأنَّ

(١) برفع نون (أحسن) وهي قراءة شاذة نسبت ليحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق

والحسن والأعمش، وانظر توجيهها والكلام عليها في كتاب إعراب القراءات

الشواذ للعكبري (١/٥٢٣).

(٢) راجع «المغني» (ص ٥٨٣).

(٣) في الأصل المخطوط بعد كلمة الوصف: «وطائفة» والكلام لا يستقيم بها. وهذه

العبارة الأخيرة: «وطائفة رجحت الوصف» لعلها تكرر.

راجع المسألة والأقوال فيها في مغني اللبيب (ص ٥٨٣)، و«شرح الكافي» لقواعد

الإعراب» (ص ٢٤٦)، و«شرح القوجوي لقواعد الإعراب» (ص ٧٥)، و«العقد

الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف» للأخفش اليميني (ص ٦٥).

ذلك يختلف بحسب المقام.

قلت<sup>(١)</sup>: وفي هذا نظرٌ وجهه أنهم تمسكوا بما هو من مباحثاتهم وسكتوا عن غيره؛ إذ لا تعلق لهم به فافهم. اهـ.

(م) المسألة الرابعة:

إذا وقع أحدهما صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً أو معتمداً على النفي أو الاستفهام جاز رفعه للفاعل نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ﴾ [البقرة: ١٩].

(ش) اعلم أن النحاة اختلفوا في هذا المرفوع على ثلاثة مذاهب<sup>(٢)</sup>:

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأً مخبراً عنه بأحدهما.

الثاني: عكسه اختاره ابن مالك؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

الثالث: وجوب كونه فاعلاً، وهل عامله أحدهما للنيابة عن استخدام الفعل أم هو العامل؟

فيه مذهبان قال في المغني: «والمختار الثاني لدليلين:

أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: زيدٌ في الدار جالساً، ولو كان

---

(١) لا أدري إن كان القائل ابن جماعة أم المعلمي؛ إذ إن الكلام السابق كله مستفاد من المغني حيث لخصه ابن جماعة وهذا التعقيب فيه ردٌّ على ابن هشام القائل باعتبار المعنى أو المقام في التقدير، وهو من جنس فن البلاغة ولا دخل له في الصناعة النحوية التي تمسك بها النحاة.

(٢) راجع المغني (ص ٥٧٨).

العاملُ الفعلَ لم يمتنع» (١).

فإذا لم يعتمد (٢) فالأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين (٣).



(١) لم يذكر الدليل الثاني وهو في المغني حيث قال ابن هشام: «ولقوله:

فإن فؤادي عندك الدهر أجمعُ

فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله». راجع «المغني» (ص ٥٧٩).

(٢) أي: الظرف والجار والمجرور على الاستفهام.

(٣) والجمهور يوجبون الابتداء. راجع «المغني» (ص ٥٧٩).

(م) الباب الثالث

فيما يقال عند ذكر أدواتٍ يكثر دورها في الكلام

وهي خمس وعشرون:

فيقال في الواو: حرف عَطْفٍ لمطلق الجمع.

وفي الفاء: حرف عَطْفٍ للترتيب والتعقيب.

(ش) اعلم أن الفاء المفردة مهملةٌ خلافاً<sup>(١)</sup> لبعض الكوفيين في

قولهم: إنها ناصبة في نحو: ما تأتينا فتُحدِّثنا، وللمبرِّد في قوله: إنها خافضةٌ

في نحو:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى.....(٢)

وقال الفراء: لا تفيد الترتيب مع قوله: إن الواو تفيده - وهو عجيبٌ -

وقال الجرمي<sup>(٣)</sup>: لا تفيده في البقاع والأمطار<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر المذاهب والأقوال في حرف (الفاء) في «المغني» (ص ٢١٣)، و«الجنى الداني» للمرادي (ص ٦١).

(٢) هذا جزء من صدر بيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة وتمامه:

فمِثْلِكَ حُبْلَى قَد طَرَقَتْ وَمَرْضَعٌ فَالْهَيْتِهَا عَنِ ذِي تَمَائِمٍ مَحْوَلٌ

راجع «شرح القصائد السبع الطوال» للأنباري (ص ٣٩).

(٣) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي مولاهم، وقيل مولى لبجيلة، إمام في النحو،

ناظر الفراء ببغداد أخذ عن الأخفش وغيره، عالم دين ورع له مصنفات منها كتاب

الفرخ مات سنة (٢٢٥هـ). انظر «البلغة» (ص ١١٣).

(٤) في الأصل المخطوط: «الأقطار»، وتصويبها من مغني اللبيب (ص ٢١٤) حيث مثل =

(م) وفي (ثم): حرف عَطْفٍ للترتيب والمهلة.

(ش) زعم الكوفيون أن التشريك قد يتخلف<sup>(١)</sup> وذلك بعد وقوعها زائدة، وزعم فريق أن الترتيب لا يكون مقتضاها، وزعم الفراء أن المهلة قد تتخلف<sup>(٢)</sup>، اهـ.

(م) وفي (قد): حرف تحقيق وتوقع وتقليل.

(ش) قد: حرفية واسميّة.

والاسميّة إمّا اسمُ فعلٍ مرادفٌ لِحَسَبٍ، وهي مبنيّة وقد تُعرب.  
\* تنبيه:

لا تجيء (قد) لمعانيها الثلاثة جُملةً، وإنّما مراده أنّها تجيء تارةً لهذا، وتارةً لهذا، وكذلك غيرها ممّا سيذكر. اهـ.

(م) وفي السين وسوف حرف استقبال<sup>(٣)</sup>، وهو خيرٌ من قول كثير: «حرف تنفيس».

(ش) وليس السين مُنْقَطَعًا عن سوف<sup>(٤)</sup>، ولا مُدَّة الاستقبال أضيّق

= عليها بقوله: «مطرنا مكان كذا فمكان كذا» ثم شرحه. وانظر أيضًا «حاشية الدسوقي» (١٧٣/١).

(١) في المخطوط: «يختلف» والتصويب من «المغني» (ص ١٥٨).

(٢) راجع «المغني» (ص ١٥٨)، و«الجنى الداني» (ص ٤٢٧).

(٣) هي عبارة الزمخشري في المفصل وغيره من النحاة. راجع شرح المفصل لابن يعيش (١٤٨/٨).

(٤) هكذا بالأصل (ومنقطع) وُجِدَت بالرفع، وفي «المغني» (ص ١٨٤): «وليس مقتطعا من سوف...».

خلافًا للكوفيين في الأول، والبصريين في الثاني.

قال في المغني<sup>(١)</sup>: «واختياره الأول أصحُّ، والثاني باطلٌ لقوة دليلهم». هـ.

(م) وفي (لم) حرف جَزْمٍ لنفي المضارع وقلبه ماضيًا.

(ش) وقد يرتفع قيل: ضرورةً، وقال ابن مالك: لغةٌ، وزَعَم اللحياني<sup>(٢)</sup>: أنَّ بعض العرب ينصب بها<sup>(٣)</sup>. هـ.

(م) ويزاد في (لمًا) فيقال: مُتَّصِلًا نَفِيَّةً متوقِّعًا ثبوته.

(ش) (لمًا) تفارق (لم)، فـ لَمَّا لا تقترن بأداة الشرط ومنفيها مستمر النفي إلى الحال، ومعناها لا يكون إلا قريبًا من الحال، منفيها متوقِّع الثبوت منفيها جائز الحذف. اهـ.

(م) وفي (لن) حرف نصب.

(ش) ليس أصله [وأصل]<sup>(٤)</sup> (لم) لا فأبدلت الألف نونًا وميمًا خلافًا للفراء<sup>(٥)</sup>.

(١) لم أجد هذه العبارة في «المغني» فليُنظر فيه.

(٢) علي بن مبارك وقيل ابن حازم اللحياني، أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وغيرهم له النوادر المشهورة. انظر «البغية» (٢/ ١٨٥).

(٣) راجع «الجنى الداني» (ص ٢٦٦)، و«المغني» (ص ٣٦٥).

(٤) زيادة أضفتها من «المغني» ليستقيم الكلام.

(٥) راجع «المغني» (ص ٣٧٣).

(م) وفي (إذن) حرف جواب وجزاء.

(ش) هي عند الجمهور حرف وقيل: اسم<sup>(١)</sup>، والأصل في إذن (إذا كان كذا كان كذا) ثم حذفت الجملة و عوض التنوين عنها، وعلى القول بالحرفية الصحيح<sup>(٢)</sup> بساطتها لا تركبها من (إذ) و(أن)، وعلى البساطة الصحيح أنها الناصبة لا (أن) مضمرة بعدها.

وهي تنصب المضارع بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما وانفصالهما بالقسم أو بـ(لا) النافية.

وأجاز ابن عصفور<sup>(٣)</sup> الفصل بالظرف، وابن بابشاذ<sup>(٤)</sup> بالنداء والدعاء<sup>(٥)</sup>،

(١) في الأصل المخطوط. «هي عند الجمهور اسمٌ وقيل حرف» والصواب عكس هذا كما في المغني (ص ٣٠)، والجنى الداني (ص ٣٦٣).

(٢) في المخطوط (والصحيح) بالواو، وكذا التي بعدها (والصحيح أنها... إلخ). والتصويب من «المغني» (ص ٣٠).

(٣) علي بن مؤمن أبو الحسن ابن عصفور الإشبيلي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس له مؤلفات عديدة منها: الممتع في التصريف، والمقرب، وثلاثة شروح على الجمل. مات سنة (٦٦٣هـ). انظر «البلغة» (٢/٢١٠).

(٤) طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن المصري العراقي الأصل، كان محرر الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء بمصر، وله في النحو مصنفات حسنة منها: ثلاثة شروح على الجمل، ومقدمة سماها (المحتسب). مات سنة (٤٦٩هـ). راجع «البلغة» (ص ١١٦).

(٥) في المخطوط: «ويا الدعاء»، والتصويب من المغني (ص ٣٢). و«الجنى الداني» (ص ٣٦٢)، إذ فيهما أن ابن بابشاذ أجاز الفصل بالنداء والدعاء نحو: إذن - يغفر الله لك - يُدخلك الجنة، وأمّا (يا) الدعاء فلم أجده ألبتة.

وهشام<sup>(١)</sup>: الفَصْلُ بمعمولِ الفِعْلِ<sup>(٢)</sup>، والأرْجَحُ حينئِذٍ عند الكسائي<sup>(٣)</sup>  
النصب وعند هشام الرفع. هـ

(م) وفي (إذا): ظرفٌ لزمانٍ مستقبلٍ خافضٌ لشرطه منصوبٌ  
بجوابه<sup>(٤)</sup>.

وفي (لو): حرفٌ يقتضي امتناعَ ما يليه، واستلزامه لتاليه، وهو خيرٌ من:  
«حرف امتناع لا امتناع».

وفي (لما) في نحو: لما جاءني زيدٌ أكرمته، حرفٌ وُجودٌ لوجود.  
(ش) زَعَمَ الفارسي وأبناء مالك والسرّاج وجني وتبعهم جماعةٌ: أنّها  
ظرف، قال ابن مالك: بمعنى (إذ)، وقالوا: بمعنى (حين)، وقول ابن مالك  
حَسَنٌ؛ لأنّها مختصّةٌ بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة، وردّ ابن خروف على  
مدّعي الاسميّة بنحو: «لما أكرمتني أمسٍ أكرمتك اليوم» لأنّها إذا قُدّرت  
ظرفاً كان عاملاًها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في أمس<sup>(٥)</sup>. هـ.

(١) هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي  
صنّف «مختصر النحو»، و«الحدود»، و«القياس»، توفي سنة (٢٠٩هـ). راجع  
«البيغة» (٢/٣٢٨).

(٢) وكذا الكسائي يجيزه، وانظر الأقوال في «المغني» (ص ٣٢).

(٣) علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي مولا هم الكوفي المعروف بالكسائي، الإمام  
المعلم المقرئ، أخذ القراءة عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ ثم على  
الخليل، توفي بطوس سنة (١٨٩هـ). راجع البلغة (ص ١٥٢).

(٤) في المخطوط: «منصوب لجوابه» والتصويب من قواعد الإعراب لابن هشام  
(ص ٨).

(٥) راجع «المغني» (ص ٣٦٩).



- (م) وفي نحو لولا زيدٌ لأكرمك، (لولا) حرف امتناع لوجود.
- (ش) المرفوع بعد (لولا) لا فاعلٌ بفعلٍ محذوف، ولا بـ (لولا) لنيابتها عنه، ولا بالأصالة خلافاً لزاعمي ذلك بل رَفَعَهُ بالابتداء (١) هـ.
- (م) وفي (نعم): حرف وعيد (٢) وتصديق ووعد وإعلام.
- (م) وفي (بلى): حَرَفٌ لإيجاب النفي.
- (ش) (بلى) أصليُّ النفي، وقيل: الأصل (بَل) والألف زائدة، وبعض هؤلاء: إنها للتأنيث (٣).

- (م) وفي (إذ) ظرفٌ لما مضى من الزمان.
- (ش) زَعَمَ الجمهورُ أن (إذ) لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً لا مفعولاً ولا مبدلاً من مفعول، قال في المغني (٤): «من الغريب أن الزمخشري (٥) قال في قراءة بعضهم: ﴿لَمِنَ مَنْ اللّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [آل عمران: ١٦٤] أنه يجوز أن يكون التقدير: (مَنَّهُ) وأن يكون (إذ) في محل رفع

- (١) انظر «المغني» (ص ٣٥٩).
- (٢) لم أجد معنى (الوعيد) ذكر في لفظة (نعم) إلا عند ابن هشام في هذه القواعد الصغرى، وأمّا المغني له فلم أجده، وكذا الجنى الداني، وكذا شروح القواعد المختلفة، ولم يذكره أحدٌ من النحاة.
- (٣) انظر «المغني» (ص ١٥٣)، و«الجنى الداني» (ص ٤٢٠).
- (٤) راجع «المغني» (ص ١١٢).
- (٥) محمود بن عمر أبو القاسم الزمخشري جار الله إمام اللغة والنحو والبيان، صاحب التصانيف المشهورة كـ«الكشاف» و«أساس البلاغة» و«الفائق» وغيرها، توفي سنة (٥٣٨هـ). انظر «البلغة» (ص ٢٢٠).

ك(إذا) من قولك: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ إِذَا كَانَ قَائِمًا<sup>(١)</sup>. اهـ.

(ت) (٢) ثُمَّ أَطَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِتِّصَارِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ عَلَى الْمُصَنِّفِ وَأَنَّ سَبِيوِيَهَ نَصَّ فِي كِتَابِهِ أَنَّ (إِذَا وَإِذْ) لَيْسَا مِنَ الظَّرُوفِ اللَّازِمَةِ<sup>(٣)</sup>. هـ.

(م) وَفِي (كَلًّا): حَرْفٌ رَدْعٌ وَزَجْرٌ وَمَعْنَى: (حَقًّا).

(ش) الخليل وسيبويه والمبرد والزجاج وأكثر البصريين: رَدْعٌ وَزَجْرٌ لَا غَيْرَ، وَخَالَفَهُمُ الْكَسَائِيُّ قَالَ: تَجِيءُ بِمَعْنَى (حَقًّا)، وَأَبُو حَاتِمٍ<sup>(٤)</sup> بِمَعْنَى (أَلَا) الْإِسْتِفْتَاحِيَّةَ وَهُوَ أَوْلَى<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع «الكشاف» (١/٤٢٦)، و«الذّر المصون» للحلبي (١/٢٥٠).

(٢) هذا الرمز والحرف وجدته قبل قوله: (ثم أطال... إلخ) ولعله إشارة ولمح للمختصر، إذ إنَّ هذا الكلام للمعلمي حيث أفاد أن الشارح - وهو ابن جماعة - أطال في الردّ على ابن هشام وانتصر في المسألة للزمخشري.

(٣) بل المنصوص في الكتاب أنهما من الظروف المبهمة غير المتمكنة وهذا معنى اللزوم فيهما وهو الذي يقال في مثلهما: الظرف غير المتصرف أي لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مبتدأ، وهو قول الجمهور خلافاً لبعضهم.

راجع «الكتاب» لسيبويه (٣/٢٨٥)، و«الجنى الداني» (ص ١٨٧)، و«الهمع» (٣/١٧٢).

(٤) سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني إمام في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر، ومصنفاته جلييلة فاخرة، وكان إمام جامع البصرة، مات سنة (٢٥٥هـ) وقيل غير ذلك. راجع «البلغة» (ص ١٠٩).

(٥) قال ابن هشام في المغني - بعد ذكر قول الكسائي وأبي حاتم والنضر بن شميل -: «وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما... إلخ» انظر «المغني» (ص ٢٥٠).

والفراء<sup>(١)</sup> والنضر بن شميل<sup>(٢)</sup>: حرف جواب بمنزلة (إي) و(نعم)<sup>(٣)</sup> هـ

### (م) فَضْلٌ

وتكون (لا) نافية نحو: لا إله إلا الله.

(ش) هي في هذه الحال على خمسة أقسام:

\* التبرئة وتخالف (إنَّ) من سبعة أوجه<sup>(٤)</sup>.

\* والنافية للوحدة وتفارق (ليس) من ثلاثة أوجه<sup>(٥)</sup>.

\* وعاطفة ولها شروط:

- أن يتقدمها إثبات أو أمرٌ - قاله سيويه - أو نداء، وزعم ابن

سعدان<sup>(٦)</sup>: أن هذا ليس من كلامهم.

(١) يحيى بن زياد أبو زكريا الديلمي المعروف بالفراء الإمام المشهور، أخذ عنه الكسائي وهو من جلة أصحابه، مات سنة (٢٠٧هـ). راجع البلغة (ص ٢٣٨).

(٢) النضر بن شميل بن خرشة التميمي البصري أبو الحسن، أحد أصحاب الخليل، إمام في اللغة والأنساب، صاحب غريب ونحو وفقه وعروض وشعر، ثقة، مات سنة (٢٠٤هـ). انظر «البلغة» (ص ٢٣٣).

(٣) راجع معاني (كلا) في «رسالة (كلا) في الكلام والقرآن» لابن رستم الطبري.

وكذا: «مقالة كلا» لابن فارس، و«المغني» (ص ٢٤٩)، و«الجنى الداني» (ص ٥٧٧).

(٤) انظرها في «المغني» (ص ٣١٣).

(٥) انظرها في «المغني» (ص ٣١٥).

(٦) في الأصل المخطوط: (ابن سعد) وصوابه ما ذكر كما في «المغني» (ص ٣١٨) و«الجنى الداني» (ص ٢٩٤).

وابن سعدان: هو محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ أبو جعفر، قال =

- وأن لا تقترن بعاطف.

- وأن يتعاند متعاطفاها.

\* الرابع<sup>(١)</sup>: أن يكون جواباً مناقضاً لـ (نعم).

\* الخامس: أن تكون غير ذلك، فإن كان غير ذلك جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل، أو فعلاً ماضياً لفظاً أو تقديرًا وجب تكرارها<sup>(٢)</sup>. هـ.

(م) وناهية نحو: لا تقم.

وزائدة للتوكيد نحو: ﴿لَيْسَ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وتكون (إن) شرطية نحو: إن تقم أقم.

ونافية نحو: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ مِهْدَأً﴾ [يونس: ٦٨].

(ش) إذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيويوه، والفراء، وأجاز المبرد والكسائي إعمالها عمل (ليس) وسمع من أهل العالية<sup>(٣)</sup>.

= ياقوت: ولد سنة (١٦١هـ) روى عن أبي معاوية الضرير، وعنه عبد الله بن الإمام

أحمد بن حنبل، وكان ثقة، مات سنة (٢٣١هـ). انظر «البغية» (١/١١١).

(١) أي من معاني (لا) النافية، ولم يضع المؤلف رقماً للأول والثاني والثالث.

(٢) راجع في أقسام (لا) النافية والكلام عليها «المغني» (ص ٣١٣).

(٣) أهل العالية هم سكان ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة. كما في

القاموس (ص ١٣١٤).

قال ابن هشام في المغني: «وسمع من أهل العالية: إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية

وإن ذلك نافعك ولا ضارك». هـ.

(م) وزائدة نحو: ما إن زيد قائم.

(ش) تُزادُ (إن) بعد (ما) النافية والموصولة والمصدرية و(ألا)<sup>(١)</sup>، قال ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>: «وتزاد بعد (لما) الإيجابية وزعم قطرب<sup>(٣)</sup> أنها تكون بمعنى (قد)<sup>(٤)</sup> هـ.

(م) ومُخَفَّفَةٌ من الثقيلة نحو: ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾ [هود: ١١١]<sup>(٥)</sup>.

ونحو: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ في قراءة من خفف الميم<sup>(٦)</sup>.

(م) وترد (أن) لنصب المضارع نحو: ﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين﴾ [الشعراء: ٨٢].

(١) الاستفتاحية.

(٢) عثمان بن عمر بن الحاجب الدوني الإمام المشهور نحوي فقيه على مذهب مالك، ولد سنة (٥٧٠هـ) له مؤلفات معروفة كـ«الكافية» و«الشافية» و«الأمالى» وغيرها. توفي سنة (٦٤٦هـ). انظر «البلغة» (ص ١٤٣).

(٣) محمد بن المستنير الملقب بقطرب، أخذ النحو عن سيويه وهو الذي لقبه بـكوره في الطلب، وكان عالماً ثقة روى عنه الجلة، توفي سنة (٢٦٠هـ). راجع «البلغة» (ص ٢١٤).

(٤) انظر «المغني» (ص ٣٩)، وفي الجنى الداني (ص ٢١٤) جعله من قول الكسائي.

(٥) قرأ هذه الآية بتخفيف (إن) و(لما) كل من نافع وابن كثير وشعبة في (إن) دون (لما)، وأبي عمرو في (لما) دون (إن). راجع «شرح الهداية» للمهدوي (٢/٣٥٣).

(٦) قرأ بتخفيف الميم في (لما) كل من نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي. راجع «شرح الهداية» (٢/٥٥٢).

(ش) (أَنْ) اسمية<sup>(١)</sup>: وهي ضمير المتكلم (أَنْ) بمعنى: أنا فعلتُ، وفي (أَنْتَ) على قول الجمهور أَنَّ الضمير هو (أَنْ) والتاء حرف خطاب.

وحرفية، واختلف في المحل من نحو: «عسى زيدٌ أن يقومَ» [ف قيل] (٢): نَصَبٌ على الخبرية، ونُقل عن المبرّد: على المفعولية، وقيل: على إسقاط الجار، ونقل ابن مالك عن سيويه: أنه تضمّن الفعل معنى (قارب)، وقيل: في موضع رفع على البدلية، وسدّت مسدّ الخبر (٣).

وهي (٤) في الابتداء بموضع رفع، وتجيء بعد لفظٍ دالٍّ على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع في نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ﴾ [الحديد: ١٦].

واختلفَ في (أَنْ) الموصولة بالماضي والأمر؟

زعم ابن طاهر أنّها غير الموصولة بالمضارع واستدلّ وأجيب (٥).

\* تنبيه:

ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة (٦): أنّ بعضهم يجزم بـ(أَنْ)، ونقله

(١) يريد أنّها ترد اسمًا. انظر «المغني» ص (٤١).

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) انظر مغني اللبيب (ص ٤٣).

(٤) أي (أَنْ) الحرفية المصدرية الناصبة تقع في موضعين هذا أحدهما، والثاني قوله: وتجيء بعد لفظ... إلخ.

(٥) استدلّ بدليلين وأجاب عنهما ابن هشام في «المغني» (ص ٤٣).

(٦) معمر بن المثنى أبو عبيدة التميمي البصري النحوي اللغوي، قال الجاحظ: لم يكن =

اللحياني عن بني صباح من بني ضبة.

وقد يقع الفعل بعدها مرفوعاً كقراءة ابن محيصن<sup>(١)</sup>: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وزعم الكوفيون أن هذه هي المخففة من الثقيلة، وقال البصريون: بل هي الناصبة حُمِلت على أختها (ما) المصدرية<sup>(٢)</sup>.

(م) ومُخَفَّفَةٌ من الثقيلة نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

ومُفَسَّرَةٌ وهي: الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه.

وزائدة للتوكيد نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦].

(ش) لزيادتها أربعة مواضع:

الأكثر بعد (لماً) التوقيتية، وبين (لو) وفعل القسم مذكوراً أو متروكاً، ونادرٌ بين الكاف ومخفوضها، وبعد (إذا). وزعم الأخفش<sup>(٣)</sup> أنها تزداد في

= في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة. توفي سنة (٢٠٨هـ). انظر «البلغة» (ص ٢٢٤).

(١) لم أجد أحدًا نسب قراءة ضم الميم من (يتم) إلى ابن محيصن بل نسبوا له قراءة (تم) بتاءين ومعها الحسن وأبو رجاء، وأمّا القراءة المستشهد بها فقد نسبها أبو حيان في «البحر» (٢/٢١٣) إلى مجاهد، وزاد السمين الحلبي في «الدر» (١/٥٦٩) نسبتها إلى ابن عباس - رضي الله عنهما -.

(٢) راجع «المغني» (ص ٤٦).

(٣) سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه وكان أسنَّ منه، ولم يأخذ عن الخليل، ومن تصانيفه: الأوسط، توفي سنة (٢١٥هـ). راجع البلغة للفيروز آبادي (ص ١٠٤).

غير ذلك، وأنها تنصب المضارع - كما تجرُّ (مِنْ) و(الباء) الزائدتان<sup>(١)</sup>. هـ.

(م) وترد (مَنْ) شرطية نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾.

واستفهامية: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنًا﴾ [يس: ٥٢].

وموصولة نحو: ﴿وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَنْ يَفُوضُونَ لَهُ﴾ [الأنبياء: ٨٢].

ونكرة موصوفة نحو: مرزتُ بمن مُعجَبٍ لك.

(ش) لطيفة:

يحتمل الأربعة قولك: مَنْ أكرمني أكرمه. هـ.

(م) وتَرُدُّ (أَيَّ) شرطية نحو: ﴿أَيُّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء:

[١١٠].

واستفهامية: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

(ش) وترد موصولة أي مَبْنِيَّةٌ عند سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة

من البصريين؛ لأنهم يرونها معربة دائماً.

قال الزجاج<sup>(٢)</sup>: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في مسألتين إحداهما

هذه، فإنه يُسلم أنها تعرب إذا أفردت. قال الجرمي: «خرجت من البصرة

(١) تكملة العبارة كما في «المغني» (ص ٥١): «كما تجر (من) و(الباء) الزائدتان

الاسم. الخ».

(٢) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق أخذ عن ثعلب والمبرد، له معاني القرآن

وغير ذلك. توفي سنة (٣١١هـ). انظر «البلغة» (ص ٤٥).



إلى مكة فلم أسمع أحداً يقول: لأضربنَّ أيَّهم قائمٌ - بالضم - (١). هـ.

(م) وصفة نحو: مررتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ.

وَوُضِلَّةٌ إلى نداء ما فيه (أل) نحو: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الانفطار: ٦].

(ش) زعم الأَخْفَش: أن (أي) هذه هي الموصولة حذف صَدْرُ صلتها،

وهو العائد، والمعنى: يا مَنْ هو الرَّجُلُ، ورُدَّ (٢). هـ.

(م) وترد (ما) اسماً موصولاً نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦].

وشرطاً نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

(ش) هي نوعان: غير زمانية، وزمانية، فغير الزمانية ما ذكر، والزمانية

نحو: ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، أثبتته الفارسي، وأبوا

البقاء وشامة (٣)، وابنا مالك وبري (٤). هـ.

(م) واستفهامية نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧].

(١) راجع المسألة في «المغني» (ص ١٠٧).

(٢) قال ابن هشام في «المغني» (ص ١٠٩): «ورُدَّ بأنه ليس لنا عائدٌ يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلتها جملة اسمية..»

(٣) عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المشهور بأبي شامة، ولد سنة (٥٩٩هـ). وقرأ القراءات على السخاوي، له مؤلفات عديدة منها: «نظم المفصل» للزمخشري. توفي سنة (٦٦٥هـ). راجع «البغية» (٧٧/٢).

(٤) عبد الله بن بري المقدسي المصري النحوي اللغوي كان قيماً بالنحو واللغة والشواهد. توفي سنة (٥٨٢هـ). راجع «البغية» (٣٤/٢).

وتعجباً نحو: ما أحسن زيّداً.

ونكرةً موصوفةً نحو: مررتُ بما مُعجِبٌ لك.

ومعرفةً تامّةً نحو: ﴿فَنِعَمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: فَنِعَمَ الشَّيْءُ.

(ش) نقله ابنُ خروف عن سيويه، وهي إمّا عامّةٌ مقدّرةٌ بالشيء، وهي

التي لم يتقدمها اسمٌ نكرة هي وعاملها صفة له في المعنى.

وخاصّةً: وهي التي يتقدمها ذلك، ويُقدّر من لفظ ذلك الاسم نحو:

دققته دقّاً نِعَمًا. هـ.

(م) وحرّفاً فتكون نافيةً نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

(ش) مدلولها تارةً يكون جملة فعلية فلا تعمل فيه اتّفاقاً وتارةً يكون

جملة اسمية فتعمل بشرائط معروفة عند الحجازيين، والتهاميين

والنجديين<sup>(١)</sup>، وندر تركيبها مع النكرة تشبيهاً لها بـ(لا)، وإذا نَفَتِ المضارعَ

تَخَلَّصَ عند الجمهور للحال، وردّ عليهم ابن مالك بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ

لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ﴾ [يونس: ١٥]، وأجيب: بأن شرط تخلّصه للحال انتفاء

قرينة<sup>(٢)</sup> هـ.

(م) ومصدريةً نحو: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨].

(ش) هذه غير زمانية، وزمانية<sup>(٣)</sup> أي: نائبةٌ عن ظرف زمان في الدلالة

(١) راجع «الجنى الداني» (ص ٢٢٣)، و«همع الهوامع» (٢/١١٠).

(٢) في «المغني»: «انتفاء قرينة خلافه»، وانظر المسألة فيه (ص ٣٩٩).

(٣) أي: نوعها الآخر أن تكون زمانية.

لا بذاتها، فلو دلَّت بذاتها كانت اسمًا لا حرفًا - كما صار إليه ابن السكيت (١) ومتابعوه - (٢).

وقلنا: زمانية ولم نُقل: ظرفية ليدخل نحو: ﴿كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠].

ولا تشارك (ما) في الدلالة (٣) على الزمان (أن) خلافاً لابن جني ومعه الزمخشري. هـ.

(م) وكافةً نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

(ش) وتُسمَّى المتلوة بفعل المهيئة، وزعم ابن درستويه (٤) وبعض الكوفيين أن (ما) مع هذه الحروف اسمٌ مُبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وأن الجملة بعده مُفسّرة له ومخبر بها عنه. هـ.

(م) وزائدةٌ للتوكيد نحو: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

(ش) ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُ فِي يُوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠] (ما) إمّا زائدةٌ

(١) يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان عالماً بنحو الكوفيين، وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، له تصانيف كثيرة، توفي سنة (٢٤٤هـ). راجع «البلغة» (٣٤٩/٢).

(٢) راجع «المغني» (ص ٤٠٠).

(٣) في «المغني»: «في النيابة عن الزمان...» انظر «المغني» (ص ٤٠١).

(٤) عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي، أخذ عن المبرد، وكان شديد الانتصار للبصريين، وله مؤلفات منها: «الإرشاد»، و«شرح فصيح ثعلب» و«شرح المفضليات» توفي سنة (٣٤٧هـ). راجع «البلغة» (ص ١٢١).

ف(مِنْ) مُتَعَلِّقَةٌ بـ(فَرَطْتُمْ) وَإِمَّا مُصَدَّرِيَّةٌ، فْقِيل: مَوْضِعُهَا مَعَ صَلَاتِهَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرٌ (مِنْ قَبْلِ)، وَرُدَّ بِأَنَّ الْغَايَاتِ لَا تَقَعُ أَخْبَارًا وَلَا صَلَاتٍ وَلَا صِفَاتٍ وَلَا أَحْوَالًا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَيَبُويه (١) وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ. هـ

(م) «فَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ مُحْصَلًا» (٢)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ الْأَمِيِّ وَأَلِهِ وَصَحَابَتِهِ.

تَمَّتْ



(١) انظر «كتاب سيبويه» (٣/٢٨٥)، و«المغني» (ص ٤١٨).

(٢) هذا مقتبس من متن الشاطبية في علم القراءات، وهو عجز بيت، وصدرة:

\* فَأَضْعَفْنَ الْقَافُ كُلَّ يَعُدُّهَا \*